رسائل إلى أهل بلدي

دكتور علي السلمي

الرسالة الثامنة

الشعب صانع المستقبل

2025

ا. مقدمة

تعاني مصر منذ سنوات مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وتتمثل أهم مظاهر ذلك التدني في ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان، وأن من بين ما يقرب من خمسة آلاف قرية في مصر هناك ألف قرية وصفت بأنها الأشد فقراً ويقل مستوى الدخل بين سكانها كثيراً عن المتوسط الوطني.

من جهة أخرى، بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل، وكان للانفلات الأمني الذي أعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير وانهيار جهاز الشرطة أثر كبير في تفاقم حالة الانهيار في مستويات الخدمات العامة وتكرار حدوث الأزمات في توفير السلع الضرورية لحياة الناس، بحيث يمكن القول بأن أجهزة الخدمات العامة أصبحت عاجزة عن أداء دورها بكفاءة.

وكان انتشار صور الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة وتعدد حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، من أهم أسباب تفجر الثورة الشعبية والمطالبة بإسقاط نظام مبارك. وكان اغتصاب أراضي الدولة من أبرز صور الفساد الذي مكّن رجال الأعمال المرتبطين بعلاقات وطيدة مع الحزب الحاكم في النظام السابق. وشهد المصريون صوراً فجة لتضارب المصالح بين أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، وتضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تم تبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية. وغلب التوجه نحو استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، وساد القصور في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والتقصير الواضح في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، وكذا التقصير في استثمار ما يتضح من تلك الفرص. وانصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وكان من أبرز سمات في نظام مبارك، تقليدية التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية، وانحصار الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. كما انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية وتم إغفال طرح سيناريوهات بديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف.

وكان التعامل غير العلمي والعقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية هو السمة الغالبة على سياسات الحكم في النظام السابق، مما أدى إلى إهدار فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ ينحصر التفكير الرسمي في اتهام الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وإغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتهم في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم.

وتفاقمت مشكلات الشباب – وهم النسبة الأكبر من السكان – وانتشرت البطالة بينهم وتصاعدت احتمالات زيادة معدلاتها في الفترات القادمة بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم بسبب بيع شركات قطاع الأعمال وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة بسبب تراخي الاستثمارات، كما تسهم في زيادة نسبة البطالة عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة

المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المصريين. كما تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وافتقدت الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.

وانتشرت العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل، يتعرضون لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، ويمثلون بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في أي وقت نتيجة لما يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن إيجاد حل جذري لمشكلاتهم.

وكان مما زاد في حدة مشكلات المواطنين من أصحاب الدخول المحدودة والفقراء، قصور شبكة الضمان الاجتماعي، وغياب نظام تأميني على العمال الزراعيين، بالإضافة إلى مشكلات القطاع الزراعي التي سبباً في إعاقة تطوير وتدني إنتاجيته وبقاء الريف المصري في حالة الفقر والحرمان.

كما غابت استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعدم وجود آليات فعالة لتمويلها وتيسير قيامها خاصة في الريف المصري والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

كذلك تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

كما تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب يكاد يعجز فيها الدور المصري عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة.

النتيجة الأساسية لتحليل الحالة المصرية

يكشف التحليل الموضوعي للحالة المصرية عن ثلاثة نتائج رئيسة:

1. أنه كان من غير الممكن ولا المقبول استمرار الأحوال على ما هي عليه بكل ما تحمله من مخاطر التردي والتدهور الوطني وتفاقم درجة عدم الرضا والسخط بين أغلبية المواطنين الذين لا تحصلون على نصيبهم العادل من ثروة الوطن والدخل الناتج عن استثمارها، وكان قيام الثورة في 25 يناير 2011 أمراً محتماً.
2. ضرورة البحث عن سبيل جديد ومنطلق لتطوير الحالة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على العلم واكتشاف الموارد واستثمار الفرص وإقامة العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلم الاجتماعيين، وكان لا بد من المرور بالفترة الانتقالية بعد قيام الثورة حتى يمكن البدء في تهيئة الأوضاع السياسية والاجتماعية بما يسمح بالانطلاق لمرحلة بناء قدرات الوطن.
3. أن إعادة الاستقرار واستعادة الأمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية وانتخاب رئيس للجمهورية هو من المتطلبات الضرورية التي كان الوطن في احتياج لها حتى يتمكن من استثمار ما يمتلكه من موارد وما هو متاح لها فرص لم يكشف عنها لم تستثمر أو توظف بالقدر الذي يسهم في حل مشكلات الوطن وتأمين نموه وفق خطط تنموية طموحة.

مشكلات وأمراض الوطن خلال عهد الرئيس الأسبق مبارك "[1981 – 2011]"

1. افتقاد الحرية ومعاناة المصريين من تهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.

2. احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها على أسس ديمقراطية تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه الرئيس السابق بالقرار وهيمن على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي وتضاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطي، وتردد نظام الحكم السابق في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.
4. استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به على مدى سنوات حكم الرئيس السابق منذ اغتيال الرئيس الأسبق السادات، فضلاً عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب .
5. تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين في المجالس المحلية وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية عن موعدها الذي كان مقرراً في شهر أكتوبر 2006 لمدة عامين ورفض الضمانات التي يطالب بها القوى السياسية المختلفة لنزاهة الانتخابات وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، مما يتيح الفرص للتلاعب في نتائج الانتخابات على غير إرادة الناخبين. ثم تزوير إرادة الناخبين في الانتخابات التشريعية لعام 2010 .
6. التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
7. استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي تجري فيه تقييد فرص التعبير

عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والنكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

8. اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.

9. تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.

10. انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والتقني والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من هوان وضآلة التأثير المصري في الموقف العربي والعالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن الذين تغتالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء.

11. كان الدور المصري في أضعف حالاته حين التعرض للقضايا العربية المصيرية، وينحصر في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، وتبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان وإلقاء اللوم على المقاومة الإسلامية بأنها دخلت في مغامرة غير محسوبة، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.

12. افتقاد الإبداع والابتكار وخسارة الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
13. الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
14. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته، وانتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللاانتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.
15. إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها. ولعل أحدث النماذج في هذا الصدد إزالة الجراج متعدد الطوابق الذي أقامته هيئة السكك الحديدية في مواجهة مبنى محطة باب الحديد بحجة المحافظة على النمط المعماري لميدان رمسيس وإهدار مبلغ يفوق الخمسين مليوناً من الجنيهات من أموال شعب المحروسة.
16. تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه حسب التقديرات في أواخر عام 2006، وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد

المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

17. التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.

18. التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

https://youtu.be/amkn9MN4AgU

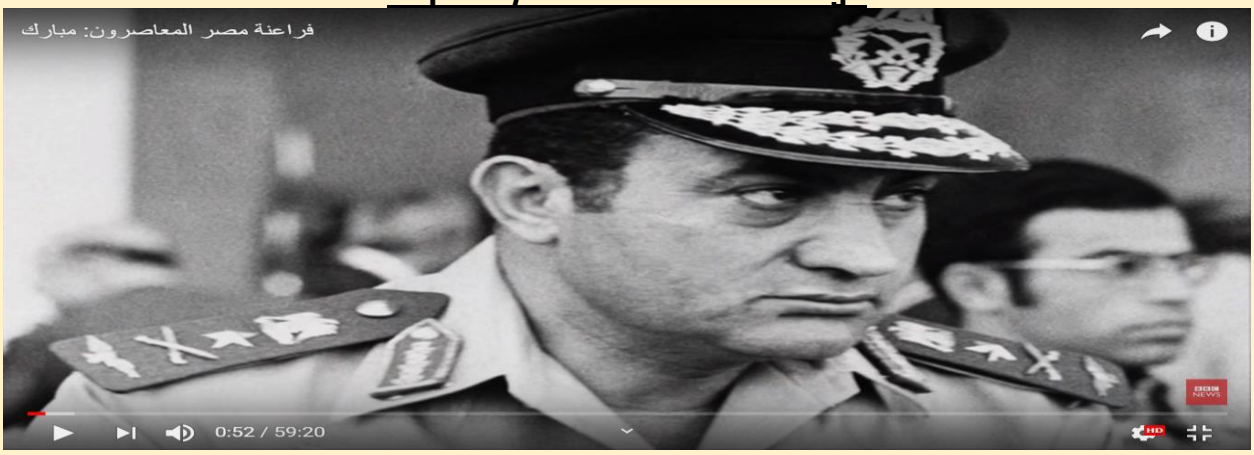

https://youtu.be/t3XXF9TIkDs

2. الحالة المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011

كان المصريون يحلمون بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشاها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي – الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 والشعب بثورته في 25 يناير 2011 .

وبعد نجاح الثورة بدء الشعب المصري يطلع إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي . فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة – هي والصين – ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020 .

وكان من أهداف ثورة 25 يناير إقامة مشروع وطني للتطوير والتنمية الشاملة تحقق الارتفاع بمستوى الحياة في مصر على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

الأوضاع عقب ثورة 25 يناير

على مدى الأيام منذ قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير بات واضحاً وجود " ثورة مضادة ممنهجة" تعمل لإفشال ثورة الشعب، فضلاً عن المخاطر التي تهدد احتمالات تحقيق أهداف الثورة نتيجة أسلوب إدارة الوطن بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه. وقد سارت الأحداث بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه كالتالي:

1. تشكلت وزارة الدكتور أحمد شفيق الأولى يوم 29 يناير 2011 وفشلت في التعامل مع الموقف بدرجة كافية من الثورية"، وجاء تشكيلها محبطاً حيث كان أغلب أعضاءها من وزارة أحمد نظيف وكانت أقرب إلى منطق "تسيير الأعمال" من دون التطرق إلى محاولة تفهم غايات الثورة وأهدافها وضرورات حمايتها وتأمينها حتى تحقق أهدافها ، ورغم كونها الحكومة الأولى في عهد الثورة، فلم يصدر عنها أي بيان يوضح خطة عملها أو أولوياتها أو حتى نواياها في العمل على تأمين الثورة وضمان تحقيق أهدافها .
2. ثم وقعت عملية الاعتداء على شباب الثورة في ميدان التحرير والتي عرفت ب" موقعة الجمل" يومي الثاني والثالث من فبراير .
3. وعقب تنحي الرئيس السابق، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستوري الأول في 13 فبراير ليعلن فيه تعطيل دستور 1971 وحل مجلسي الشعب والشورى وتوليه السلطتين التشريعية والتنفيذية.
4. وكان إحساس شباب الثورة شديداً وذكياً بإخفاق حكومة الدكتور شفيق الأولى في أداء واجباتها باعتبارها "حكومة ثورة" وفشلها في التعبير عن أمانيهم أو التفاعل معهم، الأمر الذي أشعل غضبهم عليها وجعل إقالتها مطلبهم الأساسي.
5. وحين أتيحت الفرصة الثانية للدكتور شفيق لتعديل حكومته، وجد صعوبة بالغة في استكمال تشكيلها لرفض كثير ممن عرضت عليهم حقائب وزارية الانضمام إليها ، في نفس الوقت الذي استمر وزراء الخارجية والعدل والداخلية والإنتاج الحربي – وهم من وزراء عهد مبارك – في مواقعهم على الرغم من المطالب الشعبية بإقالتهم.

6. لم تستمر الحكومة الثانية في عهد الثورة أكثر من بضعة ايام، ثم تشكلت حكومة ثالثة برئاسة دكتور عصام شرف في الثالث من مارس 2011، وكان في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار جهاز أمن الدولة وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني ، ثم وقعت حادثة هدم كنيسة أطفيح وما صاحبها من عمليات أودت بحياة مواطنين وإصابة غيرهم، وكانت إيذاناً بانطلاق موجة جديدة من الاحتقان الطائفي.

https://youtu.be/G6uOpkLctTk?

7. ثم تقرر تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد دستور 1971 وجرى استفتاء شعبي في 19 مارس 2011 ونفت الموافقة على التعديلات بنسبة وكانت نتيجة استفتاء الدستور هي 77% مع التعديلات الدستورية الجديدة مقابل 22.8% رافضين لهذه التعديلات وبلغ عدد المشاركين في الاستفتاء 16 مليون مواطن تقريبا . وكان من نتائج الاستفتاء أن تحددت خارطة الطريق بإقرار إجراء الانتخابات التشريعية أولاً وقبل وضع دستور جديد للبلاد . وصدر الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 ليحدد المبادئ الدستورية لتنظيم شئون إدارة البلاد التي عهد بها الرئيس السابق إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

8. قدمت حكومة د. عصام شرف استقالتها في 22 نوفمبر 2011 في أعقاب التعامل الأمني واستخدام القوة المفرطة مع المتظاهرين في ميدان التحرير وشارع محمد محمود المحتجين على الإخلاء القصري لأس الشهداء المعتصمين أمام مجمع التحرير.
9. تأخر وضع الدستور الجديد نظراً لتعثر تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستتولى وضع الدستور، إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها د. محمد مرسي وتم وضع دستور 2012.
10. تم عزل د. محمد مرسي وإعلان خارطة المستقبل في 3 يوليو 2013 وتعيين المستشار عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للجمهورية وفي يونيو 2014 تم انتخاب المشير السيسي رئيساً للجمهورية وأعيد انتخابه لفترة ثانية في يونيو 2018.

3. تحليل الحالة المصرية في عهد مبارك

أولاً: البيئة السياسية

ضعف البنية الديموقراطية

رغم قيام ثورة 25 يناير 2011 وما تلاها من ثورة 30 يونيو 2013، إلا أن المشهد السياسي ما يزال يعاني من ضعف البنية الديمقراطية وانقسام الأحزاب والقوى السياسية المدنية، واستمرار حالة الاستقطاب الديني وشيوع الخطاب الديني بين تيار الإسلام السياسي. [-].

وعلى العكس نجد انطلاقات ديمقراطية قوية في العالم المتقدم، وكذا كثير من الدول الصاعدة تأخذ بنظم ديمقراطية وحققت فيها تقدم واضح [الهند، جنوب إفريقيا..]. ومظاهر المد الديمقراطي يتصاعد بقوة في العالم المحيط بمصر.

تقييد التنظيمات النقابية

لا زالت التنظيمات النقابيـــة تعاني من آثار القيود السياسية الأمنية التي أحاطت بها خلال سنوات نظام مبارك، وتعاني الحركة النقابية من التشتت بين النقابات المستقلة والنقابات التابعة للاتحاد العام لنقابات مصر. [-].

بينما تتمتع النقابات العمالية والمهنية بحريات واسعة وتلعب أدواراً مهمة في حماية حقوق أعضاءها وهي بعيدة عن التدخلات الأمنية والقيود الحكومية بشكل واضح في الديمقراطيات العريقة والصاعدة.

استمرار حالة الطوارئ

استمرار حالة الطوارئ لمدة وصلت إلى ثلاثين عاماً في عهد مبارك، وقد ألغيت حالة الطوارئ في 31 مايو 2012 ثم أعيد فرضها في الفترة الأخيرة بسبب الإرهاب. [-].

ونجد على العكس من ذلك في العالم المتقدم والدول الصاعدة أن فرض حالة الطوارئ استثنائية وتفرض وفق قواعد صارمة ولمدة محددة وغالباً تفرض لشهور أو أسابيع أو أيام.

سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام

لا تزال السيطرة الحكومية على الإعلام الرسمي مستمرة برغم قيام الثورة، ولا زالت المؤسسات الصحفية القومية تعتمد على تمويل الدولة وتعاني من الخسائر وتراكم المديونيات، في نفس الوقت نشهد انطلاق الإعلام المستقل والخاص والذي كان يسيطر عليه إلى حد كبير رجال أعمال ينتمون بالدرجة الأولى إلى نظام مبارك ثم أصبح مملوكاً كلياً أو جزئياً لأجهزة تابعة للدولة. [-].

وفي المقابل لا يوجد ما يسمى الإعلام الرسمي في الديمقراطيات العريقة والصاعدة. الإعلام حر ومستقل. حتى الإعلام "العام" مستقل وله ضمانات ضد تدخل الحكومات و**BBC** على سبيل المثال. ومعظم دول العالم المتقدم والصاعدة ليس لها منصب وزير إعلام.

المطالبات المتكررة بالتغيير

حالات من الحراك السياسي والحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير والتطوير الوطني الشامل كانت قمتها ثورة **25** يناير **2011**، ولكن رغم أكثر من سبع سنوات على الثورة، لم تنجح لا هي ولا الثورة اللاحقة لها في **30** يونيو **2013** في تحقيق أهدافهما . [+].

بينما تلعب الأحزاب والقوى السياسية والطوائف المجتمعية والتجمعات الشبابية أدواراً مهمة في تحريك المجتمع ومراقبة الحكومات وتمارس ضغوطاً مقبولة اجتماعياً كحق للمواطنين.

ثانيا: البيئة الاقتصادية

غموض الهوية وغياب الرؤى

غموض الهوية الاقتصادية الأساسية للمجتمع المصري وغياب رؤية واضحة لدور الدولة. [-].

في الوقت الذي تتجه معظم دول العالم نحو اقتصاديات السوق المرشدة بآليات تديرها الدولة، وتتحو كثير من دول العالم الديمقراطي نحو" الطريق الثالث" **The Third Way** . حتى الولايات المتحدة الأمريكية مارست دوراً مهماً للدولة لإدارة الأزمة المالية العالمية ومواجهة الفساد في قطاعات المال والشركات الكبرى. وتوجد قواعد ومعايير أساسية للحوكمة في معظم دول العالم لضبط أداء الشركات الخاصة وتوجيهها لأداء مسئولياتها الاجتماعية. وبصفة عامة فإن الدولة حاضرة ولها قدرة على التعامل مع المشكلات حتى في ظل أوضاع اقتصاد السوق.

تزاوج السلطة والمال والأعمال

تداخل رجال الأعمال في مجالات العمل السياسي وتصاعد مشكلات تضارب المصالح قبل الثورة وإلى حد يتزايد بعد الثورتين، وعدم استقرار المناخ الاقتصادي وقلة الاستثمارات الأجنبية والعربية شيوع حالة من التخوف والترقب نتيجة العمليات الإرهابية في سيناء وغيرها [-].

وفي العالم الخارجي توجد ضوابط ومعايير وقوانين تمنع تضارب المصالح، وتحقق الشفافية تساندها حرية وسائل الأعلام وقواعد ونظم الحوكمة، وكل تلك آليات لتحجيم دور رجال الأعمال في المجال السياسي وكشف الفساد وحالات تضارب المصالح والقضاء على أسبابها . وفي النظم الديمقراطية الشائعة في العلم المتقدم والصاعد لا توجد أوضاع مماثلة لما كان لدينا من احتكار الحكم وانسداد الطرق في وجه "تداول السلطة" قبل الثورة والذي سمح بالزواج الباطل بين المال والسلطة.

غموض المعايير

عدم وضوح معايير توزيع الأدوار وضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص. [-].

بينما في العالم المتقدم تكون قواعد اللعبة واضحة ومستقرة تحميها القوانين وتراقبها منظمات المجتمع المدني، وتخضع لرقابة السلطة التشريعية وتتناولها وسائل الإعلام وتكشفها الأحزاب المتنافسة على

أصوات الناخبين. وتعتبر الديمقراطية والشفافية وسيادة القانون هي وسائل ضبط العلاقات بين القطاعين العام والخاص.

تراجع الإنتاجية

تراجع الطاقات الإنتاجية القومية في الصناعة والزراعة. [-].

وفي المقابل تشهد الساحة العالمية تطورات تقنية هائلة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي. ومعظم الدول المتقدمة والصاعدة تكتفي ذاتياً من إنتاجها الزراعي وتصدر الفائض وكذا بالنسبة للمنتجات الصناعية. وتكون معدلات النمو في الإنتاج الصناعي والزراعي متفاوتة وإن كانت في أغلب الأحيان إيجابية وفي صعود نسبي.

الخصخصة غير المدروسة

سلبيات برنامج الخصخصة. [-].

بينما لم تعد الخصخصة بالطريقة المصرية معروفة في العالم الآن وقد حل محلها أساليب أكثر تطوراً مثل المشاركة بين القطاع العام والخاص **Public Private Partnership [PPP].**

ضعف التنافسية

تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني. [-].

ومن جهة أخرى، الدول تتسابق في تحسين مراكزها التنافسية نتيجة تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير السياسات والنظم الإدارية ورفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية والاستثمار المتصاعد في التنمية البشرية.

المنح والمعونات الخارجية مصدر أساس!

تزايد اعتماد الاقتصاد الوطني على المعونات والمنح الخارجية. [-].

في حين يقتص السعي وراء المنح والمعونات على الدول المتخلفة بينما الدول المتقدمة هي التي تقدم المنح والمعونات لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، والدول الصاعدة تتجه إلى تقليص اعتمادها على تلك مصادر المعونات الخارجية تعمل على دعم قدراتها الذاتية.

تقييد المنافسة وشيوع الاحتكار

تزايد مشكلات تقييد المنافسة وحالات الاحتكار، وعدم وجود آليات تشريعية وتنظيمية لكشف حالات الاحتكار وتقييد المنافسة. [-].

بينما الدول المتقدمة والصاعدة تطبق قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار بدقة، كما أن الشفافية ووسائل الإعلام المفتوحة كفيلة بكشف حالات تقييد المنافسة والميول الاحتكارية والقضاء حاسم في تلك الأمور. حتى فيما بين الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد الأوروبي هناك مفوضية خاصة لهذا الغرض.

تزايد ملكية غير المصريين في القطاع المصرفي

تراجع ملكية المصريين في القطاع المصرفـي. [-].

تم تحرير قطاع البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة والصاعدة بفضل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية، إلا أنها في جميع الأحوال محل رقابة ومتابعة لضمان المصالح الوطنية. وتتدخل الحكومات عند أي بادرة للإخلال بكفاءة هذه القطاع ومنع خضوعه لسيطرة المصالح الأجنبية.

تفاقم مشكلة الدين العام

تصاعد الدين العام المحلي والخارجي. [-].

وتلك مشكلة تعاني معظم دول العالم من تصاعد الدين العام وعجز الموازنة، إلا أن قدراتها تختلف في أساليب المواجهة ومصارحة شعوبها بالحقائق، مثال سياسة التقشف التي تمارسها حكومات كثيرة

وتواجه ضغوطاً شعبية متعالية للحد منها . فالفرق بين الحالة المصرية والعالم المتقدم هو فرق في أساليب إدارة أزمات عجز الموازنة العامة وزيادة الدين العام حيث يكون تحت السيطرة .

عدم الدراسة الكافية لما أطلق عليه "مشروعات قومية عملاقة" !

ارتفاع نسب الفشل فيما سمي المشروعات القومية العملاقة. [-].

تنشأ مشكلة الفشل في المشروعات العامة نتيجة ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والقصور في تقدير المتطلبات التمويلية إلى جانب سوء الإدارة. أما في الدول المتقدمة والصاعدة يتم تنفيذ المشروعات العامة والكبرى من خلال الإسناد إلى شركات خاصة وفق دراسات جدوى اقتصادية، أو بأسلوب المشاركة مع القطاع الخاص وغيرها من الأساليب التي لا تنورط فيها الإدارة الحكومية بذاتها في تنفيذ أو إدارة مثل تلك المشروعات.

تخلف أساليب تقديم وإدارة الخدمات العامة

انخفاض كفاءة الخدمات العامة[الرعاية الصحية، النقل.....]. [-].

إن مستويات الأداء ودقة تنظيم الخدمات العامة أعلى كثيراً في الدول المتقدمة، وكثير من الخدمات يتم التعاقد مع مقدمي خدمات **Service Providers** تشتري منهم الدولة الخدمات لتعيد تقديمها للمواطنين المحتاجين لرعاية الدولة لقاء رسوم مخفضة أو حتى بالمجان. في الدول المتقدمة والصاعدة تخضع الخدمات لمعايير دقيقة لضمان الجودة والاعتماد **Quality Assurance and Accreditation** .

تضخم الواردات وضعف الصادرات !

انفلات الواردات واختلال ميزاني التجارة والمدفوعات. [-].

تحاول الدول المتقدمة والصاعدة استخدام آليات السوق وحوافز الدولة وتوجيهاتها [من خلال السياسات المالية والنقدية] لضبط العلاقة بين الصادرات والواردات. وتستخدم تلك الدول شروط

تحرير التجارة الدولية وآليات منظمة التجارة العالمية في توجيه تجارتها الخارجية لصالح اقتصاداتها الوطنية.

اختلال عدالة توزيع الدخل!

عدم العدالة في توزيع الدخل القومي بين شرائح المواطنين. [-].

أما في الدول المتقدمة والصاعدة فيتم تطبيق سياسات ضريبية ونظم للتأمينات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي لتحسين توزيع الثروة والدخل الوطني. وتعمل تلك الدول على خلال توفير الخدمات العامة المتطورة لقاء رسوم تتناسب مع قدرات المواطنين، وبذلك يمكن للدولة تعديل أي انحرافات في هيكل توزيع الثروة والدخل في المجتمع. وفي تلك الدول يكون الأثرياء ورجال الأعمال متفهمين لمسئولياتهم الاجتماعية ويقدمون نسباً مهمة من ثرواتهم للأغراض الاجتماعية.

تفاقم مشكلة البطالة!

البطالة المستمرة بين خريجي الجامعات والمعاهد وغيرهم من الباحثين عن فرص عمل وما تثيره من مشكلات اجتماعية فضلاً عن آثارها الاقتصادية. [-].

أن البطالة مشكلة منتشرة في معظم دول العالم، ولكن في الدول المتقدمة والصاعدة تقدم الدول نظماً لإعانات البطالة، كما تعمل على تسهيل توظيف المتعطلين ومساعدتهم في إعادة التأهيل والتوطن.

ثالثاً: البيئة الاجتماعية

استمرار الأمية وضعف النظام التعليمي!

تفاوت كفاءة وجودة المنظومة التعليمية [-]

على العكس من الحالة في مصر، لا تمثل الأمية مشكلة في كثير من الدول المتقدمة والصاعدة، بل تمكنت معظمها من تخفيضها إلى أدنى المستويات باستخدام تقنيات تعليمية متطورة [نجحت ماليزيا في

القضاء على أمية كل من هم فوق 15 سنة من العمر] . من جانب آخر، تحظى التعليم في الدول المتقدمة والصاعدة بحظ وافر من الاهتمام الرسمي ومن المجتمع، وتتم عمليات التطوير والتحديث بشكل مستمر، كما توفر للتعليم نسب متزايدة من الدخل الوطني، ونجد أن دول العالم التي حققت تقدماً اقتصادياً وتقنياً واجتماعياً هي التي أولت التعليم اهتماماً خاصاً ووضعت وطبقت استراتيجيات وطنية لتطوير التعليم.

مشكلات الشارع المصري والانفلات الأمني

الانفلات السلوكي العام وتدهور أوضاع الشارع المصري، والانفلات الأمني في أعقاب ثورة 25 يناير. [-].

وقد أمكن لكثير من الدول المتقدمة والصاعدة أن تعالج مشكلات تدني السلوك العام من خلال تطوير التعليم ورفع درجة الثقافة العامة، فضلاً عن أن إعمال القانون وفرض هيبة الدولة وموضوعية هيئات الشرطة تحد من الانفلات السلوكي. كما تساعد منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في التوعية المجتمعية وتوضيح المعايير الواجب الالتزام بها . ومن الملاحظ أن ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي لدى الأفراد والجماعات يضع قيوداً مجتمعية على التصرفات الفردية والجماعية غير المنضبطة.

آفة العشوائيات !

انتشارها العشوائيات على كافة الأصعدة والمجالات. [-].

من المعروف أنه توجد في جميع دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية مناطق عشوائية وأحياء سكنية لا تتوفر بها مقومات الحياة السليمة، ولكن تبذل في تلك الدول جهوداً مخططة لتحسين المناطق العشوائية وتتعاون مع المنظمات الدولية المعنية مثل منظمة الهابيتات Habitat .

ضعف وتشرذم المجتمع المدني !

ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التطوير الاجتماعي والتنمية القومية، وتزايد القيود الإدارية والأمنية على إنشاء الجمعيات الأهلية وفرض قيود على حركتها . [-]

وعلى العكس من ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة لها دور فاعل وتحظى بحماية قانونية ومجتمعية، كما أن حرية الحركة مكفولة للمنظمات الأهلية وغير الحكومية NGO'S .

الانفلات الاستهلاكي !

انفلات الأنماط الاستهلاكية لشرائح متزايدة من المواطنين وتزايد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. [-].

في المقابل نجد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والصاعدة تتطور بالتناسب مع التكوينات الاجتماعية والقوى الشرائية بينما الفوارق بين الأنماط الاستهلاكية الدول المتقدمة والصاعدة ليست متباينة إلى الحد المشاهد في الدول الأقل تقدماً .

محاولات تجنب التعامل بالقانون !

الميل العام بين المواطنين لتفادي التعامل مع الجهات الرسمية ومحاولات الإفلات من تطبيق القانون، كما تنتشر الظواهر الاجتماعية السالبة المتمثلة في شيوع أنماط سلوكية تحاول التعويض عن قصور وتدهور مستوى الخدمات الحكومية مثل الدروس الخصوصية، والرشوة والمحسوبية في المعاملات مع الأجهزة الحكومية. [-].

كل مجتمع به شوائب اجتماعية ترتبط بمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، وتشيع أنماط الفساد والمشكلات الناتجة من الأنماط الاستهلاكية السلبية بدرجات مختلفة في الدول المتقدمة

والصاعدة، ولكن الديمقراطية وسيادة القانون وشفافية الإعلام وقوة منظمات المجتمع المدني تسهم في كشف وتحليل والتعامل الإيجابي لتلك الأنماط السلوكية السلبية ومحاسبة مرتكبيها .

الخسار الجودة !

افتقاد الجودة والاتقان في معظم ما يقوم به المصري من أعمال، وشيوع مظاهر القبح في المباني والمنشآت فضلاً عن أشكال العشوائية في الأداء. [-].

الجودة قيمة أساسية في الدول المتقدمة والصاعد، ونظم ومعايير الجودة عنص محوري في منظمات المجتمع، وشروط ومعايير ضمان الجودة مكونات أساسية في تصميم هياكل ونظم العمل في مختلف المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والصاعدة .

رابعاً: البيئة العلمية والتقنية

تضاؤل تأثير المؤسسة العلمية المصرية !

تضاؤل دور وإسهامات المؤسسة العلمية المصرية وتشتت المنظومة الوطنية للبحث العلمي . وتشتت المنظومة الوطنية للبحث العلمي وافتقاد التنسيق بينها ، وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير التقني . [-].

توجد المؤسسات البحثية والعلمية في قمة المجتمع بالدول المتقدمة والصاعدة، والمكون البحثي محور رئيس في منظمات التعليم الجامعي حيث تنشئ جامعات البحوث . وتقدر الدول المتقدمة والصاعدة ما يقوم به علماؤها من الإنجازات البحثية والإضافات العلمية باعتبارها أسساً مهمة في تطوير المجتمع، ويستخدم العلم كأداة استراتيجية في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات .

ضعف ثقافة الاستعانة بالعلم!

ضعف التوجه للاعتماد على العلم في بحث وتحليل المشكلات العامة ومحاولة الوصول إلى حلول وتطبيقات علمية لمعالجتها . [-].

تلتزم الدول المتقدمة والصاعدة المنطق الاستراتيجي وتسير في مشروعات التنمية وفق استراتيجيات متوافق عليها مجتمعياً، وبهذا حققت معدلات تنمية عالية نتيجة الالتزام باستراتيجيات مستقبلية كما في حالة ماليزيا، المكسيك، البرازيل، الهند.

ضعف وتقليدية الجامعات المصرية

تراجع مستوى الجامعات المصرية وانحصارها في الجانب التعليمي التقليدي، و ضعف المكون البحثي في الجامعات المصرية. [-].

تعطي الدول المتقدمة والصاعدة الجامعات موقعاً متقدماً في الهيكل الاجتماعي، لذا أغلب الجامعات الأفضل في العالم موجودة في تلك الدول التي تحرص على ضمان استقلال جامعاتها وحريتها الأكاديمية التي هي أساس تقدمها وتطورها العلمي وإنجازاتها البحثية.

التبعية العلمية للأجنبي !

الاعتماد شبه الكامل على مصادر المعرفة الأجنبية، والتبعية التقنية شبه الكاملة للأجنبي. [-].

يتصاعد الإنتاج المعرفي في الدول المتقدمة والصاعدة، وتتسابق الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في دفع الابتكارات وتطوير المنتجات والأساليب، وتحشد تلك الدول طاقاتها الوطنية لتنمية قواعدها المعرفية وتوظيفها في مجالات التنمية المختلفة.

ضعف استثمار المتاح من تقنيات المعلومات !

عدم الاستثمار الكافي للموارد المتاحة من تقنيات المعلومات في مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع [-].

تتحول الدول المتقدمة والصاعدة بشكل متسارع إلى مجتمعات تعتمد أساساً على تقنيات الاتصالات والمعلومات في مختلف فروع الحياة، وفي كثير من تلك الدول تحولت الحكومات والمنظمات إلى "منظمات ذكية"، نجحت كثير منها في تحويل مواطنيها إلى استيعاب واستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

خامسا: البيئة الإدارية

مشكلة الجهاز الإداري للدولة !

تضخم الجهاز الإداري للدولة وانخفاض كفاءته. [-].

عمدت معظم الدول المتقدمة والصاعدة. إلى تقليص وتصغير الأجهزة الحكومية اعتماداً على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات. وتعتمد كثير من تلك الدول على إسناد الخدمات العامة إلى مقدم خدمة من القطاع الخاص وبذلك تخلصت من أجهزة بيروقراطية كانت تتولى تقديم تلك الخدمات بكفاءة اقل وتكلفة مجتمعية أعلى.

مشكلات قطاع الأعمال العام !

تخلف إدارة قطاع الأعمال العام وضعف قدراته التنافسية. [-].

يعامل ما تبقى من قطاع عام في الدول المتقدمة والصاعدة بنفس معايير وقواعد التعامل مع القطاع الخاص، ويكون المعيار الأساس في تقييم ما يماثل قطاع الأعمال العام هو المحاسبة بالنتائج.

تخلف تقنيات الإدارة في القطاع الخاص !

افلات كثير من مؤسسات القطاع الخاص وافتقادها للأسس الإدارية والمقومات التنظيمية السليمة لافتقارها إلى القيم المؤسسية وغلبة النط العائلي التقليدي في الملكية. [-].

نجحت مؤسسات القطاع الخاص في الدول المتقدمة والصاعدة أن تكون هي الرائدة في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لاعتمادها بالدرجة الأولى على الإدارة المحترفة عملاً بمبدأ فصل الملكية عن الإدارة. كما تمثل الرقابة المجتمعية والقانونية لأداء القطاع الخاص أدوات مهمة في توجيه أداءه وتصحيح سلبياته.

تخلف الإدارة المحلية!

غياب نظام فعال للإدارة المحلية على أسس ديمقراطية وسيطرة الإدارة الحكومية المركزية وتعويق انطلاق طاقات التنمية المحلية. [-].

نظم الحكم المحلي القائمة على اللامركزية هي الأساس في تنمية المجتمعات المحلية في الديمقراطيات الحديثة، حيث يقوم المواطنون بالجانب الأكبر من إدارة الخدمات العامة وشئون خدمة وتنظيم المجتمع المحلي وتنفيذ القانون وأعمال القضاء والإدارة بشكل عام. وفي بعض نظم إدارة المحليات يكون الاعتماد بدرجات كبيرة على الأنشطة التطوعية.

افتقاد استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية!

غياب استراتيجية وطنية لتكوين وتنمية الموارد البشرية وتسليحها بالمهارات التطبيقية والتقنية المناسبة مع تطورات تقنيات الإنتاج ومتطلبات قطاعات الأعمال المختلفة. [-].

تهتم الدول المتقدمة والصاعدة بالاستثمار في التعليم والتدريب وكافة وسائل تنمية القدرات والمهارات البشرية. وتتعاون في تلك الجهود الحكومات ومنظمات قطاع الأعمال والمنظمات غير

الحكومية. كما تلعب وسائل الإعلام العام دوراً مهماً في تكثيف الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتقديم العديد من البرامج والعروض التعليمية والتدريبية.

سادساً: البيئة الثقافية والفنية

تراجع الابداع!

تراجع الريادة المصرية في مجالات الإبداع الثقافي الأدبي والفني ومستويات الإنتاج الفني والأدبي التي تتداولها وسائل الإعلام العام وخاصة التليفزيون وانتشار مظاهر الفن الهابط في وسائل الإعلام، وانخفاض المستوى الثقافي العام والانصراف عن أشكال الإنتاج الفني والأدبي الرصين. [-].

تطور الأدب والثقافة وصور الإنتاج الفني والأدبي والإبداع الثقافي كلها محصلة للتطور الديمقراطي وارتفاع المستوى العلمي للمواطنين. ويصبح الأدب والفنون علامات بارزة وصناعات متقدمة ورائدة في الدول المتقدمة والصاعدة، ويسود الاهتمام العام بالمتاحف والمعارض والمسابقات الفنية والأدبية ووسائل الثقافة من كتب وصحف ومجلات ودور عرض سينمائي وقنوات تليفزيونية.

رابعاً: خلاصة التحليل البيئي

المهددات

- عدم تحقيق جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتائج ترتقي إلى مستوى التطلعات لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة في القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- تعثر ثورة 25 يناير وما تلاها من تطورات حيث ضلت مسيرة الوطن إلى إنجاز التحول الديمقراطي، ولم تزل مصر تعاني من قضايا أساسية وتقليدية تحررت منها كثير من الدول النامية التي صاحبتنا أو

تبعثا في مسيرة التنمية، وتدور تلك القضايا أساساً حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض ويزيد عليها الفساد وسوء الإدارة وتكلس الجهاز الإداري للدولة.

- ✕ بطء استثمار التقنية العالية في تحقيق إنجازات غير عادية في أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر العلم والتكنولوجيا العالية.
- ✕ بطء عملية إحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.
- ✕ بطء مواكبة المستويات المثالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة.
- ✕ غياب نموذج تنموي غير تقليدي يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقات الوقت والمواطنين في إطار ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.
- ✕ تعثر الممارسة الديمقراطية الواعية وغياب نظام جاد للمشاركة المجتمعية يشارك المواطنون من خلاله في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى الحياة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة،
- ✕ مؤشرات الفقر المائي ومشكلات العلاقات مع إثيوبيا وعدم القدرة على إلغاء مفاوضات بناء سد النهضة الإثيوبي بما يضمن حقوق مصر في مياه النيل.

الفرص

- ✓ مورد بشري ضخم يصل إلى 100 مليون إنسان منهم نحو 50% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة، فئة العمل والإنتاج. ونحو 12 % في الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة.
- ✓ تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً.

- ✓ طاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث.
- ✓ ما يقرب من عشرة ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج من مختلف التخصصات ويتواصلون مع الوطن يمكنهم إضافة الكثير من الزخم إلى مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.
- ✓ الموقع العبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.
- ✓ الأرض المصرية وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان [3.6%].
- ✓ الموارد المائية المتعددة المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالي تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3.
- ✓ نهر النيل الذي يجري من جنوب مصر إلى شمالها بطول 1532 كيلومتراً.
- ✓ قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية، وشبه جزيرة سيناء.
- ✓ الموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج.
- ✓ المناخ المعتدل بصفة عامة على مدار العام. فصل الصيف الجاف الحار وفصل الشتاء المعتدل قليل الأمطار.
- ✓ الإشعاع الشمسي الذي يمثل مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء.
- ✓ الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية والرومانية.
- ✓ السواحل والشواطئ المصرية على امتداد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. والمحميات الطبيعية المخزون الثقافي والأدبي والفني وتجليات المبدعين المصريين عبر سنوات طويلة.

- ✓ التكوين الحضاري المتميز للشعب المصري وخصائصه البعيدة عن العنف والقادرة على التفاعل مع الغير واستيعاب وتمثل المستجدات الثقافية والتقنية
- ✓ الامتداد المصري جنوباً في السودان، والعلاقات التاريخية والروابط مع بلدان العالم العربي والإفريقي والإسلامي.

خامساً: الآليات الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة

1. تحديث الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية [الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول].
2. التحديث العمراني وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية بزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة.
3. استثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة.
4. تحديث أنماط ومستويات التوزيع السكاني والخروج من الشريط الضيق حول الدلتا.
5. تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية.
6. تحديث أنظمة العلاج والخدمات الصحية والرعاية الطبية.
7. تحديث منظومة التأمين الصحي وتطوير أساليب وقدرات مؤسسات العلاج التأميني.
8. التوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالية والتحول إلى المجتمع الرقمي.
9. استثمار الموقع الجغرافي المتميز لمصر وتطوير مجموعات من الخدمات الإنتاجية واللوجستية تنافس ما تقدمه دول ليس لديها مثل ما لموقع مصر من مميزات.
10. الاندماج في المجتمع العالمي واستثمار الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.
11. استثمار القوة البشرية المصرية من العاملين في الخارج.

12. التحول الديموقراطي وتكريس اللامركزية.

التحديات الاستراتيجية لصنع المستقبل

تواجه مسيرة التنمية المستدامة عدداً من التحديات نابعة من طبيعة البيئة الداخلية والخارجية وما يعتمل فيها من مواطن الضعف ومصادر القوة، وما ينشأ فيها من فرص ومهددات.

التحدي الأول

توحيد الأمة في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

التحدي الثاني

تطوير منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتطوير التقني تستثمر المتاح من عقول وقدرات العلماء والباحثين المصريين في الداخل والخارج.

التحدي الثالث

خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف مصر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

التحدي الرابع

تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى إلى مصاف المنظومات التعليمية العالمية.

التحدي الخامس

تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصاً متزايدة لتصدير المنتجات المصرية – المطابقة للمواصفات العالمية – إلى كافة أسواق العالم.

التحدي السادس

إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

التحدي السابع

تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتطورة وفق معايير الجودة والتميز، تلتزم بمنهجيات إدارية تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتقويم الموضوعي للإنجازات والآثار المترتبة عليها . والقضاء على فرص ومصادر الفساد المؤسسي.

التحدي الثامن

الاستثمار في إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلاً عن التعمق في مجالات التخصص العلمية والمهنية المختلفة، وإيجاد نظم فعالة وموضوعية لاختيار هؤلاء القادة وإسناد مهام ومسئوليات الإدارة إليهم في كافة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.

التحدي التاسع

استعادة الهوية المصرية الأصيلة بأبعادها الفرعونية والعربية والإفريقية، وتحقيق الانتماء بالدوائر العربية والإفريقية والإسلامية باعتبارها المحيط الطبيعي لحركة مصر وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع عدم إهدار أو تهميش فرص التفاعل مع الدوائر الأوروبية والآسيوية والأمريكية بشمالها وجنوبها، وأستراليا وكندا .

التحدي العاشر

وهو مندمج في كافة التحديات السبع، وهو القضاء نهائياً على الآفات الثلاث التي يعاني منها المجتمع المصري، الفقر والجهل والمرض والآفة المضافة وهي الفساد .

هل تملك مصر مقومات "القوة الناعمة" ؟ وهل تستثمرها بفعالية؟

https://youtu.be/somCqfW09UU

4. نحو رؤية وطنية لمصر

إن مصر

تجتاز مرحلة ضعف الوعي الوطني للمصريين وبداية الاهتمام العام بإعادة تشكيل المشهد السياسي الوطني. . . وهي قد عقدت العزم على التخلص من كل السلبيات والعوائق التي ترتبت على ضياع زخم ثورة 25 يناير 2011، وهي تستعد لاستعادة السيطرة على مقدراتها وسيادتها وفق الدستور والقانون.

إن مصر

تهيأ لمرحلة يشارك فيها المصريون كافة بفاعلية للانتقال بالمجتمع المصري نحو مستقبل أفضل وأزهى اقتصاديا واجتماعياً، ونحو تحول ديموقراطي أفعل وفق الرؤية المصرية الوطنية وثوابت الوطن التاريخية والمستمرة.

إن مصر

ستعمل على تحقيق رؤيتها الوطنية للوصول إلى مستقبل زاهر

أولاً:

تأكيد المبادئ الرئيسة التالية:

1. الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية وعلى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.
2. مشاركة الشعب مصدر السلطات في رسم وتقرير السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ومن خلال نوابه المختارين بالاقتراع العام المباشر في انتخابات دورية نزيهة ومتحررة من جميع الضغوط.
3. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة كل من يعتدي عليها.
4. العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل القومي، وتقريب الفوارق بين الطبقات والحفاظ على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور.
5. التمسك بنصوص الدستور جميعها وخاصة مادته الثانية بأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ونص المادة الثالثة بأن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية. وكذا التمسك بالقيم الروحية التي أرستها الديانات السماوية جميعا وبالوحدة الوطنية.

6. تأكيد دور مصر الرائد في المجالات العربية والإسلامية والإفريقية والعالمية، وذلك وفقاً للمبادئ التي حددها الدستور، ومن أجل خلق الظروف لتوفير الحياة الأفضل للمصريين كافة وضمان التعايش السلمي مع كل شعوب العالم.

ثانياً:

تفعيل الركائز الوطنية التالية:

1. مصر دولة مدنية ديموقراطية حديثة

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. [مادة 1 من الدستور].

2. تفعيل الدستور

إن تفعيل الدستور يمثل واجباً وطنياً على الدولة المسارعة إلى تنفيذه، وذلك في إطار منظومي متكامل ومتزامن من خلال مبادرة مجلس الوزراء. بالأساس. وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب. للتقدم بمشروعات قوانين لترجمة ما تضمنه من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تُفصَل وتُنظم قواعد العمل في كل المجالات التي تعامل معها الدستور، وفي المقدمة منها المواد التي فرضت على الدولة التزامات محددة.

3. تفعيل دولة المؤسسات الديموقراطية

إن صياغة الدستور ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق مبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدستور واحترام غاياته ومقاصده، ويتم ذلك بتأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها.

وهذا يكون تفعيل نص الدستور أن "السيادة للشعب" عملاً وليس قولاً وتأكيد ما جاء في ديباجته "نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد في الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا".

4. سيادة القانون

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة بجميع مؤسساتها للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات .[مادة 94 من الدستور]. إن سيادة القانون هي عماد الدولة المدنية الحديثة حيث تجب مراجعة تطبيقاتها في جوانب ونشاطات الدولة المختلفة بما تحقق إشاعة العدالة العامة والنصدي للفوضى، وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون، حيث يعتبر جميع الناس متساوين أمام القانون، وخضوع السلطة التنفيذية أيضا للرقابة سواء من قبل البرلمان أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة.

5. دعم المواطنة وتأكيد وحدة الشعب المصري

ينص الدستور في مادته الأولى أن جمهورية مصر العربية نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.

والمطلوب استعادة قيم المواطنة؛ وأن الجميع في مصر لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

6. تأكيد قيم المحاسبية والمساءلة للجميع

لا تكتمل مسيرة الوطن في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ولا تتحقق أهداف الوطن في كل نواحي الحياة بدون تفعيل قيم المحاسبية والمساءلة لكل مواطن يشارك في الحياة العامة مهما كان

موقعه أو منصبه سواء كان في مجال العمل السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أو كان يعمل في عمل حكومي أو خاص. إن المحاسبية والمساءلة لجميع المشاركين في الحياة العامة شرط ضروري لتأكيد جودة الأداء وسد منافذ الفساد.

7. تحرير الإعلام والثقافة من سيطرة الدولة والبيروقراطية الحكومية

تتعدد مواد الدستور المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية لهم، وكذلك ما تخص الإعلام.

لكن الممارسة الفعلية على أرض الواقع تكشف الانحراف عن مقاصد الدستور وعدم تفعيل مواده المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية وحرية الإعلام لهم بشكل جاد، تلك المواد التي تُلزم الدولة بتوفير المقومات والموارد بما تحقق الحرية الكاملة للمصريين في تناولهم لكل ما يتصل بموضوعات الثقافة والإعلام دون تقييد أو تدخل من أجهزة الدولة إلا بغرض التيسير والمساندة، مما يتطلب إلزام الدولة بالتفعيل الحقيقي والجاد للنصوص الدستورية.

8. استقلال القضاء

"السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم." [مادة 184 من الدستور].

ويقتضي تأكيد استقلال القضاء مراجعة ما تم من تعديلات في قانون السلطة القضائية فيما تعلق بقواعد تعيين رؤساء الهيئات القضائية لتأكيد قرارات الجمعيات العمومية لتلك الهيئات في ذلك الخصوص.

9. استقلال الجامعات

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. [مادة 21 من الدستور] وذلك يقتضي السعي لإصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يؤكد الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية. كما تخضع فروع الجامعات الأجنبية لذلك القانون.

10. القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحمي الوطن

"القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، وتحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذي ينظمه القانون". [مادة 200 من الدستور]

وفي هذا المجال تؤكد الرؤية الوطنية لمصر ضرورة التقيد بنص المادة الدستورية فيما يصدر من قرارات تكليف القوات المسلحة بمهام تخرج عن مهامها الأصيلة إلا في حدود ما تفرضه متطلبات الأمن القومي.

11. مراجعة وتقييم وتصويب برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية

إن مصر تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة ومتراكمة منذ سنوات طويلة، وقد تفاقمت وتصاعدت في السنوات الأخيرة، ما يتطلب المراجعة الشاملة والتطوير العلمي للسياسات والبرامج والتوجهات الاقتصادية في جميع المجالات بما تحقق التنمية الشاملة المستدامة في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية والتوافق المجتمعي على الأولويات.

12. مراجعة وتقييم أداء السلطة التنفيذية

التزام مجلس النواب بتفعيل نص المادة رقم 101 من الدستور وأن يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي تضم رئيس الجمهورية، والحكومة، والإدارة المحلية. وكذلك مراجعة وتقييم أداء مجلس النواب ذاته، إن المسؤولية في محاسبة وتقييم أداء مجلس النواب تقع في الأساس على المواطنين أصحاب الحق في انتخاب النواب وذلك بعدم تجديد انتخابهم حين تقصيرهم في أداء واجباتهم.

13 سياسة خارجية جديدة

تأكيد السعي نحو التنمية المستمرة للعلاقات المصرية مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين على أسس تتفق مع المصالح المصرية العليا والتكافؤ والمشاركة في تأمين المصالح العربية الكبرى، ومراجعة ما سبق من اتفاقات وما صدر من قرارات لم تحظى بالموافقة المجتمعية في مصر!

تأكيد التوجه نحو تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع جميع الدول العربية على أسس التعاون المتبادل والمصالح المشتركة للجميع، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة.

إعطاء اهتمام متكافئ لتطوير وتنمير العلاقات مع الدول الإسلامية وخاصة ماليزيا وإندونيسيا، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول الاتحاد السوفييتي القديم.

مراجعة ما صدر من إعلانات أو قرارات تخص مشكلة سد النهضة الأثيوبي واتفاقات ترسيم الحدود مع دول الجوار بما ترتب عليها من آثار تناقضت مع أحكام القضاء أو دراسات معتمدة مغايرة لما اعتمدت عليه تلك الإعلانات والقرارات وما نتج عنها من معارضة شعبية!

أهمية إعطاء زخم كبير للعلاقات المصرية مع كل من روسيا والصين في ضوء المواقف الإيجابية والتعاون الاقتصادي والعلمي والسياسي للدولتين المشاميي مع مصر.

مراجعة العلاقات مع تركيا وإيران وسوريا والسودان وقطر؛ حيث أن للعلاقات مع تلك الدول أهمية خاصة، وسوف تكون محلًا للمراجعة والتقييم دون تأثر بالقطيعة وتبادل الاتهامات، إذ ينبغي إعادة تصميم علاقات مصر بتلك الدول على خلفية تأمين المصالح الوطنية لمصر والسعي إلى إزالة المعوقات النفسية لتطور وتنامي تلك العلاقات.

العناية بدراسة التكتلات الدولية المتعددة وتحديد مواقف مصر منها بما يعظم فرص تحقيق المصالح الوطنية المصرية.

التزام السياسة الخارجية المصرية بالمحافظة على علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء قوي لأرضية مشتركة من المصالح والضمانات المتبادلة.

الالتزام في كافة المواقف والمناسبات والمحافل الدولية بإدانة قتل المدنيين في أي مكان وتحت أي مسمي، ومساندة حقوق الشعوب في المقاومة الشرعية ضد اعتداء أية دولة على سيادتها أو احتلال أراضيها بالقوة.

14. رفض ما يسمى خطة ترامب لتهجير أهل غزة

إن مصر لا تلتزم بما يروج له الرئيس الأمريكي (الصهيوني في تحيزه الكامل لدولة الاحتلال الصهيونية) بما طرحه بإخلاء غزة تماما من أهلها وترحيلهم إلى مصر والأردن، كما سبق لمصر رفض ما عرضه ترامب في وقت ولايته الأولى وأطلق عليها "صفقة القرن".

https://youtu.be/MBkZ8vrMaHw?si=OVmitGM75uUF58hs

15. القضاء على الفساد

ضرورة تجفيف منابع الفساد وأصل البلاء الإداري في البلاد؛ وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي تحتاجها المواطنون، بما يقتضي ابتكار آليات جديدة تمنع فرص الفساد وتهيئ الرقابة المجتمعية في جميع مجالات العمل الوطني.

16. إصدار قانون العدالة الانتقالية

وذلك تنفيذا لنص المادة 241 من الدستور التي ألزمت مجلس النواب بإصدار قانون العدالة الانتقالية في أول دور لانعقاده بعد نفاذ الدستور ولم يفي المجلس بذلك الالتزام حتى اليوم وقد انقضى دور انعقاده الأول وقد انقضى الدور الثاني أيضا دون وفاء المجلس بالنص الدستوري.

17. العفو عن سجناء الرأي والمخالفين لقانون تنظيم الحق في التظاهر

لقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم صلاحية مواد في ذلك القانون، الأمر الذي أصبح فيه استمرار سجن المخالفين لتلك المواد أمراً غير عادل ناهيك عن الاعتراضات الهائلة من المصريين ومنظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية وكثير من دول العالم الديموقراطية على ذلك القانون.

18. تطوير الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية

وذلك بتفعيل المادة رقم 242 من الدستور التي تنص على أن يستمر العمل بنظام الادارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (181) من هذا الدستور.

ثالثاً:

المهام الوطنية لتفعيل الركائز الوطنية

إن نجاح الوطن في تحقيق أهدافه والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. تأمين المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
2. تأكيد الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
3. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.

4. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
5. الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
6. قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
7. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
8. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
9. تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
10. تفعيل المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

محاذير على طريق تفعيل الركائز الوطنية لتحقيق التطوير الوطني

أن ثمة محاذير ينبغي إدراكها بوضوح والحرص من الوقوع في شراكها بما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير الوطني وتجلب نتائج سلبية قد تفوق في أضرارها ما تعانيه مصر الآن من مشكلات ومصاعب وتحديات. تلك المحاذير أهمها:

1. خطورة التعامل مع التطوير الوطني كرد فعل للضغوط الخارجية، واستعمال شعار التحديث والإصلاح كمناورة للالتفاف حول تلك الضغوط.
2. خطورة التعامل مع التطوير الوطني باعتباره فورة وقتية تستجيب لضغط الجماهير المطالبة بالإصلاح، ثم لا تلبث أن تهدأ وتعود الحياة إلى سيرتها الأولى.
3. خطورة التعامل مع التعامل بمنطق التجزؤ والمسكنات الوقتية، وإهدار فرصة التغيير الشامل.
4. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق الترميم ومخاطبة مظاهر المشكلات دون أسبابها الجذرية.
5. خطورة التعامل مع التطوير الوطني من منطق إعادة إنتاج الماضي وترسيخ القديم والتقليدي بغض النظر عن مدى توافقه مع معطيات العصر والمستقبل.
6. خطورة التعامل مع التطوير الوطني بمنطق الأحلام والرؤى غير المدققة والتعميمات غير المحددة.
7. خطورة الانطلاق إلى التطوير الوطني بتقليد ونقل تجارب دول أخرى من دون التأكد من توافق الظروف والمعطيات الوطنية مع ظروف ومعطيات تلك الدول.

رابعاً: دعم التوافق الوطني

تتبلور عناصر هذا المحور فيما يلي:

1. إعادة تملك الوطن، فالمصريون جميعاً مواطنون أصحاب الوطن لهم حرية الاختيار والحق في تشكيل أوضاع مصر هم كما يروق لهم وليسوا مجرد مقيمين على أرض لا يملكونها يتحكم فيهم من لا يملك ويعطي لمن لا يستحق.
2. ضرورة أن تكون إعادة تملك الوطن وتجديده وتحديث مكوناته على أسس الديموقراطية والمشاركة الوطنية الجامعة لكل الشعب بلا إقصاء إلا لمن أجرم في حق الشعب وشارك في إفساد الحياة وروّع المواطنين بالإرهاب وأهدر موارده أو من فرط في أرضه أو من ناقض الدستور وانحرف عن ثوابت الوطن وقيمه!!!
3. وأساس هذا البناء هو عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في الدستور الجديد[1] والعمل في تحقيق مقاصده.
4. إنهاء الجفوة بين الدولة والأمة، التي أصبح معها المواطن غريباً في وطنه، وتآكلت الدولة وانهارت المرافق العامة جميعها. التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة-، تلك المرافق التي تشكل العمود الفقري لدولة حديثة وضع محمد علي لبناتها الأولى وتوالت الأجيال المتعاقبة ترفع دعائمها على مدى قرن ونصف إلى أن انصرفت عنها الأمة فكان هذا الانهيار العام[2].
5. التصدي للأزمات والتحديات التي تعرقل مسيرة الوطن في حاضره وتهدد مستقبله، والإصرار على حق المواطنين في مناقشة تلك الأزمات والتحديات، ويكون لهم. المواطنين. اختيار الحلول الأمثل لعلاجها

---

[1] من كلمة الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد في تقديمه للبرنامج الانتخابي للوفد قبيل انتخابات عام **2010**.

[2] المصدر السابق.

واتخاذ قرارات انقاذ الوطن في الحاض واختيار مسارات المستقبل التي تحقق آماله وتضمن الأمان والنمو للأجيال القادمة.

6. التأكيد على أن البناء السياسي للوطن إنما يعكس آمال المواطنين وأهدافهم واختياراتهم في كل مجالات الحياة، وأن أهل الحكم والقائمين على إدارة شئون البلاد. سواء كانوا تنفيذيين أو مشرعين أو يتولون شئون القضاء. إنما هم مختارون من الشعب لتأدية وظائف محددة في الدستور والقوانين والأحكام التي تصدر باسم، ولا يجوز لهم تجاوز تلك الصلاحيات الدستورية والتشريعية والقانونية عن طريق اصطناع بناء سياسي مغاير عن ذلك الذي يرتضيه المواطنون.

7. التأكيد على حق المواطنين في الرقابة على تصرفات أهل الحكم في البلاد والتصدي لما يصدر عنهم من قرارات وتصرفات واختيارات تناقض ما تم اختيارهم من أجله. ويكون الحق الأصيل. والدائم. هو للشعب في تغيير أهل الحكم بنفس الطريقة التي تم اختيارهم بها.. أي صناديق الانتخابات الديموقراطية!

8. تأكيد حق الشعب في معارضة وتغيير البناء السياسي حال عجز أهل الحكم عن مواكبة تطلعاته لما يجب أن تكون عليه أوضاع الوطن وإذا فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحاض وتقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل. إن البناء السياسي القائم منذ عقود طويلة غيب الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة وهي أمور يجب على الشعب تغييرها بحسب الدستور والقانون وبمنطق المسؤولية الوطنية.

9. تفعيل المبدأ الدستوري الوارد بالمادة الرابعة من الدستور التي تنص على أن "السيادة للشعب وحده، يمارسها وتحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور".

10. تأكيد حق الشعب في الخروج على الحكم الظالم والمستبد، وأن تحمي حاضره ومستقبله ويصون سيادة القانون واستقلال القضاء وتحاسب المستغلين والمفسدين، ويمنع التفريط في أرضه وأمنه القومي بكل الوسائل المشروعة، ومن بينها الثورة الوطنية. وهذا تطبيق للمبدأ الذي حددته "رؤية السيسي لمستقبل مصر" أن "الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط"!!!
11. العمل بكل جدية وإصرار على الخروج من الأزمة الحضارية التي يعيشها الوطن بالامتناع عن الحنين إلى الماضي بكل ما فيه من إنجازيات لن تعود بمجرد التمني وأحلام اليقظة وكل ما تتصف به حركة الوطن من معوقات تجعل الحركة إلى الأمام شبه مستحيلة، أو الضيق بالحاضر الذي يعاني أغلب المواطنين من المشكلات والمصاعب في كل مجالات حياتهم الأمر الذي يُفجر الغضب والنقمة، أو الخوف من مستقبل مجهول الذي تحاصر قوى وقدرات الناس وطاقاتهم ويشل إرادتهم.
12. التمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ليست باعتبارها غايات في ذاتها، إلا أنها أيضاً الوسائل المثلى لإعادة بناء الوطن وانطلاق عجلة التنمية المستدامة وربط السلطة بالمسؤولية من أجل الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف إلى آفاق الغد الذي يريده الشعب ويرضاه.
13. تفعيل مبدأ مسؤولية الدولة الديمقراطية عن تنظيم عملية التنمية الشاملة وضمان العدل الاجتماعي.
14. تأكيد مسؤولية الدولة الديمقراطية على إدارة العلاقات الخارجية على أساس دبلوماسية جديدة تحمي استقلال الإرادة الوطنية بما يمكنها من الحفاظ على المصالح الحيوية لمصر في عالم مفتوح يتجه إلى تعدد الأقطاب والقوى العالمية، كما تتجه فيه الدول إلى التجمعات الإقليمية لتعظيم فرص حماية مصالحها. ومن هذا المنظور تبقى الدائرة الأولى هي الوطن العربي، ثم تتسع هذه الدوائر شمالاً

وجنوباً وشرقاً وغرباً مرتكزة إلى المصالح المشتركة وفي مواجهة الأخطار المشتركة لنصل إلى غاية التعاون من أجل تحقيق القيم الإنسانية السامية[3].

15. إعلان الالتزام الوطني الشامل بسيادة الأمة؛ أي بالاستقلال في مواجهة الخارج والديمقراطية في الداخل. وتأكيد التزام جميع المواطنين بالوحدة الوطنية التي تعني المواطنة باعتبارها . دون سواها . مصدر الحقوق والواجبات العامة، كما تعني أيضاً العدالة الاجتماعية، إذ أن الوحدة الوطنية لا تقوم أبداً في مجتمع يهمش فئاته الأضعف والأفقر.

إجراءات دعم التوافق الوطني

1. إصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم من حصيلة الغرامات المفروضة على كل من يثبت عليهم الإضرار بصالح الوطن والمواطنين.
2. إصدار عفو رئاسي عن جميع السجناء في قضايا الرأي والذين صدرن ضدهم أحكام لمخالفة قانون تنظيم الحق في التظاهر.
3. حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات من آثار عملية التمكين والأخونة التي مارستها جماعة الإخوان، والقضاء على فرص الفساد الإداري والمالي.
4. الإسراع في اتخاذ قرارات لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية المتراجعة، والعمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، وخلق فرص العمل المنتجة والحقيقية، والتخفيف من معدلات البطالة، وكبح معدلات التضخم وتفعيل الرقابة على الأسواق.

[3] المصدر السابق. تقديم الأستاذ محمود أباظة لبرنامج الوفد الانتخابي لانتخابات 2010.

5. المواجهة العلمية لما يعرف بمشكلة الزيادة السكانية واعتبارها نتيجة للتدهور خصائص السكان التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، وإحداث التنمية الشاملة والمستدامة.
6. تطوير أنظمة التعليم والصحة والتعامل مع المشكلات البيئية، واتباع حلول غير تقليدية للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات، ومشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، والاعتداء على الأرض الزراعية، والعدوان على النيل وتلويثه بالقاذورات ومخلفات المصانع وغيرها . كل ذلك يضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين.

الحلم - موقع الدكتور علي السلمي

مصر وإعادة بناء الوطن – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

وستبقى مصر

من وحي شهر رمضان الكريم

https://youtu.be/rFToygHtePQ?si=LEZdJgV_hc43PGzQ

وإلى اللقاء في الرسالة العاشرة والأخيرة

مع تحياتي

دكتور علي السلمي

18 مارس 2025